الأمم المتحدة

FCCC/PA/CMA/2025/L.24

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: Limited
22 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس
الدورة السابعة
بيليم، 10–21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025
البند 2(ج) من جدول الأعمال
المسائل التنظيمية
تنظيم الأعمال، بما في ذلك أعمال دورتي الهيئتين الفرعيتين

الحملة التطوعية العالمية: توحيد البشرية في تعبئة عالمية ضد تغير المناخ

مقترح من الرئاسة

مشروع المقرر -/م أت-7

الحملة التطوعية العالمية: توحيد البشرية في تعبئة عالمية ضد تغير المناخ

إن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس،

إذ يقرّ بأن تغير المناخ يشكل شاغلاً مشتركاً للبشرية، وأنه ينبغي للأطراف، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية، فضلاً عن حقوقهم في الأرض ومعارفهم التقليدية، والمجتمعات المحلية، والمهاجرين، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال،

وإذ يضع في اعتباره وجودنا في قلب منطقة الأمازون *وإذ يؤكد* أهمية حفظ وحماية واستصلاح الطبيعة والنُظم الإيكولوجية من أجل تحقيق هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس، بسُبل منها تعزيز الجهود الرامية إلى وقف وعكس اتجاه إزالة الغابات وتدهورها بحلول عام 2030، وفقاً للمادة 5 من اتفاق باريس، وحفظ النظم الإيكولوجية البرية والبحرية الأخرى التي تؤدي وظيفة بالوعات وخزانات لغازات الدفيئة، وحفظ التنوع البيولوجي، مع توفير ضمانات اجتماعية وبيئية قوية،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير إلى الفقرة 1 من المادة 2 من اتفاق باريس التي تنص على أن الاتفاق يرمي، من خلال تحسين تنفيذ الاتفاقية، وكذلك الهدف المتوخى منها، إلى توطيد الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرة 2 من المادة 2 من اتفاق باريس التي تنص على أن يُنفّذ الاتفاق على نحو يجسد الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة،

وإذ يشير كذلك، وفقاً للفقرة 1 من المادة 14 من اتفاق باريس، التي تنص على أنه يتعيّن على مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس أن يستخلص دورياً حصيلة تنفيذ اتفاق باريس لتقييم التقدم الجماعي المحرز نحو تحقيق غرضه وأهدافه الطويلة الأجل، وأن عليه أن يضطلع بذلك بطريقة شاملة وتيسيرية، مع مراعاة أهداف التخفيف والتكيف، وسبُل التنفيذ والدعم، وفي ضوء الإنصاف، وأفضل المعارف العلمية المتاحة،

وإذ يشير إلى الفقرة 3 من المادة 14 من اتفاق باريس التي تنص على أنه يتعيّن على الأطراف أن تسترشد بنتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية في تحديث وتعزيز إجراءاتها ودعمها على نحو محدد وطنياً، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاق، وكذلك في تعزيز التعاون الدولي المتعلق بالإجراءات المناخية،

وإذ يشير أيضاً إلى المقرر 1/م أت-5 بشأن نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية الأولى،

وإذ يُشدِّد على الدور الحاسم لتعددية الأطراف القائمة على قيم الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك في سياق تنفيذ اتفاقية تغير المناخ واتفاق باريس، وعلى أهمية التعاون الدولي في معالجة القضايا العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، في سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

وإذ يشدد أيضاً على الحاجة الملحة إلى التصدي، بطريقة شاملة وتآزرية، للأزمات العالمية المترابطة الناجمة عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والمحيطات في السياق الأوسع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الأهمية الحيوية لحماية الطبيعة، والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية والجبلية، وحفظها وإصلاحها واستخدامها على نحو مستدام، وإدارتها في سياق اتخاذ ما يلزم من الإجراءات المناخية الفعالة والمستدامة،

وإذ يشدد على الدور المهم والمشاركة النشطة لأصحاب المصلحة من غير الأطراف، لا سيما المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والمؤسسات المالية، والمدن والسلطات دون الوطنية على مستويات متعددة، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والنساء والشباب والأطفال، ومؤسسات البحوث، في دعم الأطراف والمساهمة في إحراز تقدم جماعي كبير نحو تحقيق الأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس، وفي التصدي لتغير المناخ والاستجابة له وتعزيز مستوى الطموح والتنفيذ، بما في ذلك التقدم المحرز من خلال العمليات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة،

وإذ يلاحظ مع القلق الفجوات السابقة لعام 2020 سواء فيما يتعلق بمستوى الطموح في مجال التخفيف أو بالتنفيذ من جانب البلدان المتقدمة الأطراف، وإلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد أشارت في وقت سابق إلى أن البلدان المتقدمة يجب أن تخفض انبعاثاتها بنسبة 25-40 في المائة دون مستوى عام 1990 بحلول عام 2020، وهو ما لم يتحقق،

وإذ يشير مع القلق أيضاً من أن ميزانية الكربون المتسقة مع تحقيق هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس أصبحت صغيرة الآن ويجري استنفادها بسرعة، *وإذ يقر* بأن الصافي التراكمي التاريخي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون يعادل ما لا يقل عن أربعة أخماس إجمالي ميزانية الكربون المتسقة مع احتمال نسبته 50 في المائة لبلوغ هدف حصر الاحترار العالمي في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية،

وإذ يشير إلى أن مسارات انبعاثات غازات الدفيئة العالمية لم تأخذ بعد، رغم التقدم المحرز، منحىً متساوقاً مع هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس، وأن ثمة هامشاً يضيق بسرعة لرفع مستوى الطموح وتنفيذ الالتزامات القائمة من أجل تحقيق هذا الهدف،

وإذ يسلم بأن حصر الاحترار العالمي في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، أي دون تجاوز حراري أو بتجاوز حراري محدود، يتطلب تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة لانبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030 و60 في المائة بحلول عام 2035 مقارنة بمستوى عام 2019 وبلوغ صاف صفري لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050،

وإذ يرحب بمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في بيليم باعتباره "مؤتمر الحقيقة" الذي يعيد الثقة والأمل في مكافحة تغير المناخ من خلال الجمع بين العلم والإنصاف والتصميم السياسي، وتعزيز نزاهة المعلومات، وتقوية تعددية الأطراف، وربط العملية بالناس على أرض الواقع وتسريع تنفيذ اتفاق باريس،

أولاً- متحدون في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية باريس

1- *يحتفي* بالإنجازات التي تحققت في إطار النظام المناخي المتعدد الأطراف منذ اعتماد الاتفاقية عام 1992 وبروتوكول كيوتو عام 1997 واتفاق باريس عام 2015، *ويقر* بأنه لا تزال هناك تحديات وثغرات وعوائق فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ، كما هو موضح في التقارير التجميعية لعام 2025 بشأن المساهمات المحددة وطنياً وتقارير الشفافية التي تصدر كل سنتين والتقرير عن التقدم المحرز في عملية صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها[(1)]؛

2- *يجدد بقوة تأكيد* التزامه بتعددية الأطراف ومبادئ وأحكام اتفاق باريس، *ويعقد* العزم على أن يظل متحداً في سعيه لبذل الجهود من أجل تحقيق مقاصد الاتفاق وأهدافه الطويلة الأجل بغية تنفيذ العمل المناخي ودعم الناس والكوكب؛

3- *يؤكد* تصميمه على حماية النظام المناخي للأجيال الحالية والمقبلة مع مراعاة أهمية الإنصاف بين الأجيال بالنسبة للأطفال والشباب؛

4- *يشير* إلى سرعة دخول اتفاق باريس حيز النفاذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، *ويعرب عن أمله* في أن يحظى الاتفاق مرة أخرى بتصديق شبة عالمي؛

5- *يقر* بمركزية الإنصاف والعلوم الفضلى المتاحة لاتخاذ إجراءات فعالة بشأن المناخ وصنع السياسات، على النحو الذي قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛

6- *يؤكد من جديد* هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس المتمثل في إبقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليماً بأن تحقيق ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره؛

7- *يشدد* على أن مخاطر تغير المناخ وآثاره ستكون أقل بكثير عندما تكون الزيادة في درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية وليس درجتين مئويتين، *ويكرر* عزمه على مواصلة الجهود لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، والحد من حجم ومدة أي تجاوز في درجة الحرارة، وسد ثغرات التكيف؛

(1) FCCC/PA/CMA/2025/8 وFCCC/PA/CMA/2025/16 وFCCC/SBI/2025/17.

8- *يقر* بإحراز تقدم جماعي مهم صـــوب تحقيق هدف درجة الحرارة المحدد في اتفاق باريس، في ضوء انتقال الارتفاع المتوقع لدرجة الحرارة العالمية من أكثر من 4 درجات مئوية، وفقاً لبعض التوقعات الصـــادرة قبل اعتماد الاتفاق، إلى نطاق 2,3-2,5 درجة مئوية، وتغير اتجاه منحنى الانبعاثات على أســاس التنفيذ الكامل لأحدث المســاهمات المحددة وطنياً، مع الإشــارة إلى أن ذلك لا يكفي لتحقيق هدف درجة الحرارة؛

9- *يقرّ أيضــاً* بالتقدم العالمي الكبير الذي أُحرز على مدى العقد الماضــي، بما في ذلك التقدم الســريع في التكنولوجيات وانخفاض تكاليفها والمســتويات القياســية لقدرات الطاقة المتجددة العالمية والاســتثمارات في الطاقة النظيفة، *وبسـلط الضــوء* على الفوائد والفرص الاقتصــادية والاجتماعية للعمل المناخي، بما في ذلك النمو الاقتصـــادي، وخلق فرص العمل، وتحســـين الوصـــول إلى الطاقة وأمنها، وتحسين الصحة العامة؛

10- *يقر* بأن التحول العالمي نحو خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية القادرة على التكيف مع المناخ لا رجعة فيه وهو الاتجاه الذي سيستمر في المستقبل؛

11- *يقرّ أيضاً* بأن اتفاق باريس يعمل بشكل جيد *ويعقد العزم* على المضي قدماً وبسرعة أكبر؛

12- *يقر* بالأهمية المحورية للتعاون الدولي في إحراز تقدم نحو تحقيق مقاصد اتفاق باريس وأهدافه الطويلة الأجل، وكذلك في تجاوز تحديات التنمية في الاســتجابة للحاجة الملحة للتصـــدي لتغير المناخ وإتاحة الفرص لذلك؛

13- *يقر أيضــاً* بالدور الحاسم لمنظمات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصــة، والأمانة، وبرامج الدعم الإقليمية والدولية، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الأخرى في تعزيز التعاون بشأن تنفيذ اتفاق باريس ودعمه؛

ثانياً- من التفاوض إلى التنفيذ: دورة ســـياســـات اتفاق باريس في طور التنفيذ الكامل

14- *يقرّ* بأن الانتهاء من عملية اســتخلاص الحصــيلة العالمية الأولى، إلى جانب أحدث المســاهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية والجولة الأولى من تقارير الشــفافية التي تصــدر كل سنتين، يمثل تنفيذ دورة سياسات اتفاق باريس؛

15- *يعقد العزم* على الانتقال بحزم إلى التركيز على تنفيذ اتفاق باريس والقرارات المعتمدة منذ دورته الأولى، *ويعرب عن عميق تقديره وامتنانه* لرئاسات كل من:

(أ) الدورة الحادية والعشــرون لمؤتمر الأطراف، لتوجيه العملية التي أدت إلى اعتماد اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(ب) الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصــفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، من أجل استكمال برنامج العمل بموجب اتفاق باريس وقرارات أخرى؛

(ج) الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف العامل بوصــفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، من أجل شيلي مدريد، حان وقت العمل وقرارات أخرى؛

(د) الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف العامل بوصــفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، من أجل ميثاق غلاسكو للمناخ وقرارات أخرى؛

(هـ) الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، من أجل خطة شرم الشيخ للتنفيذ ومقررات أخرى؛

(و) الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، من أجل توافق آراء الإمارات العربية المتحدة وقرارات أخرى؛

(ز) الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، من أجل ميثاق باكو للتضامن المناخي وقرارات أخرى؛

16- *يشيد* بالأطراف البالغ عددها 122 طرفاً التي أبلغت عن مساهماتها الجديدة المحددة وطنياً لدورة السياسات المقبلة لاتفاق باريس، *ويحث* الأطراف التي لم تبلغ بعد عن مساهماتها الجديدة المحددة وطنياً على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

17- *يلاحظ* أن المساهمات المحددة وطنياً ما فتئت تتحسن بمرور الوقت، بما في ذلك أهداف خفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، بما يشمل جميع غازات الدفيئة، ويتجاوز التخفيف ليشمل طوعاً عناصر تتعلق بجملة أمور منها التكيف، والتمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتعاون الطوعي، وإشراك أصحاب المصلحة، وتدابير الاستجابة، والانتقال العادل، ومعالجة الخسائر والأضرار، مستنيراً بنتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية؛

18- *يثني* على الأطراف الثمانين التي أبلغت عن استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة *ويحث* الأطراف التي لم تبلغ بعد عن هذه الاستراتيجيات على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

19- *يثني* على الأطراف الـ 71 التي قدمت خططاً وسياسات وعمليات تخطيط وطنية للتكيف، بما يشمل 60 بلداً نامياً طرفاً قدمت خطة تكيف وطنية، *ويدعو* الأطراف التي لم تقدم هذه الخطط إلى أن تفعل ذلك بحلول نهاية عام 2025، *ويدعو أيضاً* جميع الأطراف إلى إحراز تقدم في تنفيذها بحلول عام 2030؛

20- *يسلّم* بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان النامية الأطراف في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وبالتحديات الكبيرة التي تواجهها في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذها؛

21- *يشيد* بالأطراف ال 119 التي قدمت تقارير الشفافية الأولى لفترة السنتين، والتي توضح الخطوات المتخذة والتقدم الذي أحرزته الأطراف نحو تنفيذ اتفاق باريس والثغرات المتبقية في هذا الصدد؛

22- *يقر* بالبدء في استعراض الخبراء التقنيين لتقارير الشفافية التي تُقدَّم كل سنتين لـ 50 طرفاً بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2025 والنظر التيسيري المتعدد الأطراف فيما تحقق من تقدم بالنسبة لـ 12 طرفاً؛

23- *يقرّ أيضاً* بأن التنفيذ الكامل لإطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس ييسر فهماً واضحاً للجهود التي تبذلها الأطراف لتنفيذ اتفاق باريس، مما يعزز الثقة والاطمئنان؛

24- *يقر* بأهمية تقديم المزيد من الدعم الكافي والذي يمكن التنبؤ به إلى البلدان النامية في الوقت المناسب، لأجل تنفيذ إطار الشفافية المعزز؛

25- *يقر أيضاً* بالحاجة إلى زيادة كبيرة جداً في الدعم المالي المقدم للبلدان النامية وتعبئته من أجل اتخاذ إجراءات طموحة للتكيف والتخفيف بهدف تنفيذ المادة 2 من اتفاق باريس، مشيراً إلى أن تكلفة التقاعس عن العمل ستفوق كثيراً تكلفة اتخاذ إجراءات مناخية فعالة في الوقت المناسب؛

26- *يرحب* بقرار مجلس إدارة صندوق مواجهة الخسائر والأضرار بإنشاء دورة لتجديد موارد الصندوق، *ويتطلع* إلى نجاح عمليات تجديد موارد صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ؛

ثالثاً- الاستجابة للحاجة الملحة: الإسراع في التنفيذ والتضامن والتعاون الدولي

27- *يسلّم* بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ودعم تحقيق خفض كبير وسريع ومستدام في انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع مسارات 1,5 درجة مئوية، مشيراً إلى أن التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عوامل تمكين حاسمة الأهمية للعمل المناخي؛

28- *يؤكد* التزامه بالتعجيل بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في هذا العقد الحاسم وما بعده، وبدعمه والتعاون في تحقيقه، بما في ذلك مواءمة هذه المساهمات مع الهدف العالمي الطويل الأجل المتعلق بدرجات الحرارة في اتفاق باريس، على نحو يستند إلى أفضل العلوم المتاحة، بما يعكس الإنصاف، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، وفي سياق التنمية المستدامة، والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛

29- *يعقد* العزم على توحيد الجهود في الحملة التطوعية العالمية لمكافحة تغير المناخ، ويدعو جميع الجهات الفاعلة إلى العمل معاً لتسريع وتوسيع نطاق العمل المناخي في جميع أنحاء العالم بشكل كبير، كجزء من تعبئة عالمية نحو تعزيز التعاون الدولي والتنفيذ بشكل كبير خلال هذا العقد الحاسم، للحفاظ على هدف الـ 1,5 درجة مئوية في المتناول، وبناء القدرة على التكيف وتعبئة التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، وفقاً لمبادئ وأحكام اتفاق باريس؛

30- *يرحب* بالجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة من غير الأطراف في التصدي لتغير المناخ والاستجابة له، بما في ذلك جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمدن والسلطات دون الوطنية الأخرى في العمل المناخي المتعدد المستويات، *ويدعو* جميع الجهات الفاعلة إلى مواصلة العمل معاً لتسريع وتوسيع نطاق العمل المناخي في جميع أنحاء العالم للحفاظ على هدف الـ 1,5 درجة مئوية في المتناول، وبناء القدرة على التكيف وتعبئة وسائل التنفيذ؛

31- *يرحب مع التقدير* بأعمال وجهود رئاسات دوراته الخامسة والسادسة والسابعة (ترويكا "خارطة الطريق إلى المهمة 1,5") نحو تعزيز التعاون الدولي بشكل كبير وتحسين البيئة التمكينية الدولية لتحفيز الطموح، بهدف تعزيز العمل والتنفيذ في هذا العقد الحاسم والحفاظ على هدف 1,5 درجة مئوية في المتناول؛

32- *يدعو* الأطراف إلى تعزيز بيئاتها التمكينية، على نحو محدد وطنياً، بهدف زيادة التمويل المناخي؛

33- *يدعو أيضاً* الأطراف إلى تعزيز التعاون من أجل تهيئة بيئات دولية مواتية للعمل المناخي والحد من العقبات التي تعترض سبيله بهدف التعجيل بالتنفيذ الكامل للمساهمات المحددة وطنياً مع السعي إلى تحقيق أداء أفضل على نحو جماعي وتعاوني، وفقاً لمبادئ وأحكام الاتفاقية واتفاق باريس، ومع مراعاة الظروف الوطنية والأولويات الإنمائية؛

34- *يشدد* على الحاجة إلى تسريع تنفيذ تدابير التخفيف المحلية وفقاً للفقرة 2 من المادة 4 من اتفاق باريس، فضلاً عن استخدام التعاون الطوعي، على النحو المشار إليه في الفقرة 1 من المادة 6 من اتفاق باريس؛

35- *يلاحظ* أهمية مواءمة المساهمات المحددة وطنياً مع الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل للتنمية المنخفضة انبعاثات غازات الدفيئة، *ويشجع* الأطراف على مواءمة مساهماتها المحددة وطنياً نحو تحقيق صافي انبعاثات صفرية عالمية بحلول منتصف القرن أو نحو ذلك بهدف الحفاظ على هدف الـ 1,5 درجة مئوية في المتناول؛

36- *يدعو* الأطراف إلى وضع خطط تنفيذية واستثمارية لمساهماتها المحددة وطنياً ومواءمة مساهماتها المحددة وطنياً مع استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً؛

37- *يشير* إلى طلبه إلى لجنة باريس المعنية ببناء القدرات[2] أن تحدد، بالتنسيق مع الأطراف، والهيئات والبرامج الأخرى المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وغيرها من أصحاب المصلحة، الأنشطة الحالية لتعزيز قدرة البلدان النامية الأطراف على إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛

38- *يطلب* إلى الأمانة أن تنظم حلقات عمل تبادل الخبرات بين الأقران، بما في ذلك في أسابيع المناخ، لتيسير تبادل المعارف والممارسات الجيدة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، استناداً إلى التقارير المتعلقة بالحوار السنوي بشأن استخلاص الحصيلة العالمية؛

39- *يرحب* بعرض المساعدة التقنية لإعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، *ويدعو* منظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة والأمانة، بما في ذلك من خلال مراكزها للتعاون الإقليمي، وبرامج الدعم الإقليمية والدولية، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى تعزيز تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى البلدان النامية الأطراف لتيسير إعدادها وتنفيذها للمساهمات المحددة وطنياً؛

40- *يقر* بجهود رئاسة الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في إطلاق المبادرات الطوعية، وجهود الأبطال الرفيعي المستوى في توفير الاستمرارية وعمل أصحاب المصلحة من غير الأطراف في دعم الأطراف في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً مع مراعاة مبادئ وأحكام اتفاق باريس؛

41- *يقرر*، في إطار الاستجابة للحاجة الملحة والثغرات والتحديات وتسريع التنفيذ والتضامن والتعاون الدولي، إطلاق مسرع التنفيذ العالمي، كمبادرة تعاونية وتيسيرية وطوعية بتوجيه من رئاستي الدورتين السابعة والثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (تشرين الثاني/نوفمبر 2026) لتسريع التنفيذ على صعيد جميع الجهات الفاعلة للحفاظ على هدف الـ 1,5 درجة مئوية في المتناول، ودعم البلدان في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية مع مراعاة المقررات المشار إليها في الفقرة 15 أعلاه، مثل توافق آراء الإمارات العربية المتحدة، *ويطلب* إلى الرئاسات تقديم تقرير يلخص عملها في هذا الصدد إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الثامنة، *ويدعو* الرئاستين إلى عقد جلسات إعلامية مفتوحة وشاملة بالتزامن مع الدورتين الرابعة والستين (حزيران/يونيه 2026) والخامسة والستين (تشرين الثاني/نوفمبر 2026) للهيئتين الفرعيتين، *ويقرر* تبادل الخبرات والآراء بشأن المسائل ذات الصلة في حدث رفيع المستوى في عام 2026؛

42- *يقرر أيضاً* أن يطلق، بتوجيه من رئاسات الدورات السادسة والسابعة والثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، "مهمة بيليم من أجل 1,5 درجة مئوية"، التي تهدف إلى تمكين الطموح وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، للتفكير في تسريع التنفيذ والتعاون الدولي والاستثمار في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية في مجالي التخفيف والتكيف، *ويطلب* إلى تلك الرئاسات أن تعد تقريراً يلخص العمل عند اختتامها العمل بحلول الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛

(2) المقرر 1/م أت-5، الفقرة 117.

43- *يشير* إلى الفقرة 11 من المادة 4 من اتفاق باريس، *ويشجع* الأطراف على تعزيز مساهماتها الحالية المحددة وطنياً في أي وقت بهدف رفع مستوى الطموح فيها، وفقاً للإرشادات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛

44- *يرحب* بالجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، *ويدعو* إلى مواصلة الجهود في هذا الصدد، *ويلاحظ* الحاجة إلى الحد بسرعة من القيود والتحديات وأوجه عدم المساواة والحواجز المنهجية القائمة فيما يتعلق بالحصول على التمويل المتعلق بالمناخ؛

45- *يؤكد من جديد* أنه يتعيّن على البلدان المتقدمة الأطراف أن تقدّم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية الأطراف في كل من التخفيف والتكيف مواصلةً لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية، ويشجع الأطراف الأخرى على تقديم هذا الدعم أو مواصلة تقديمه طوعاً؛

46- *يؤكد من جديد أيضاً* الهدف الطويل الأجل المتمثل في جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ؛

47- *يؤكد من جديد كذلك* دعوة[3] جميع الجهات الفاعلة إلى العمل معاً لتمكين زيادة التمويل المقدم إلى البلدان النامية الأطراف من أجل العمل المناخي من جميع المصادر العامة والخاصة إلى 1,3 تريليون دولار أمريكي على الأقل سنوياً بحلول عام 2035، *ويحيط علماً* بـ "خريطة الطريق من باكو إلى بيليم لحشد 1,3 تريليون دولار"، *ويرحب* بالجهود التي تبذلها رئاستا الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين لمؤتمر الأطراف في الوفاء بولايتهما؛

48- *يقرر* التعجيل باتخاذ إجراءات تتيح زيادة التمويل للبلدان النامية الأطراف من أجل العمل المناخي من جميع المصادر العامة والخاصة إلى ما لا يقل عن 1,3 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035، *ويشدد* على الحاجة الملحة إلى مواصلة السير نحو تحقيق هدف تعبئة ما لا يقل عن 300 مليار دولار أمريكي للبلدان النامية الأطراف سنوياً بحلول عام 2035 من أجل العمل المناخي، على أن تتولى البلدان المتقدمة الأطراف زمام القيادة؛

49- *يشدد أيضاً* على الحاجة الملحة إلى توفير وتعبئة الموارد العامة والموارد القائمة على المنح والتمويل بشروط ميسرة للغاية، ولا سيما لأغراض التكيف في البلدان الأطراف النامية، ولا سيما تلك البلدان الأطراف المتأثرة بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ وتعاني من قيود كبيرة في القدرات، من قبيل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

50- *يقر* بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومعززة وتقديم الدعم لتجنب الخسائر والأضرار المتصلة بآثار تغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها؛

51- *يشير* إلى قراره[4] مواصلة الجهود الرامية إلى مضاعفة التدفقات السنوية الخارجة من الكيانات التشغيلية للآلية المالية، وصندوق التكيف، وصندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ، ثلاثة أضعاف على الأقل من مستوى عام 2022 بحلول عام 2030 على أبعد تقدير، بغية زيادة حصة التمويل المقدم من خلالها في تحقيق الهدف المشار إليه في الفقرة 8 من المقرر 1/م أت-6، *ويدعو* إلى تعزيز الجهود في هذا الصدد؛

52- *يقرر* عقد مائدة مستديرة وزارية رفيعة المستوى للتفكير في تنفيذ الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن التمويل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك العناصر الكمية والنوعية المتعلقة بتوفير التمويل؛

(3) المقرر 1/م أت-6، الفقرة 7.

(4) المقرر 1/م أت-6، الفقرة 16.

53- *يؤكد من جديد* ما ورد في الفقرة 18 من المقرر 1/م أت-3 فيما يتعلق بمضاعفة التمويل المناخي بحلول عام 2025، *ويدعو* إلى بذل الجهود لمضاعفة تمويل التكيف ثلاث مرات على الأقل بحلول عام 2035 في سياق المقرر 1/م أت-6، بما في ذلك الفقرة 16 منه، *ويحث* البلدان المتقدمة الأطراف على تعزيز مسار توفيرها الجماعي للتمويل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ للبلدان النامية الأطراف؛

54- *يقرر* وضع برنامج عمل مدته سنتان بشأن التمويل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من اتفاق باريس في سياق المادة 9 من اتفاق باريس ككل[(5)]؛

55- *يقرر أيضاً* أن يتولى تيسير برنامج العمل المشار إليه في الفقرة 54 أعلاه رئيسان متشاركان، أحدهما من بلد متقدم النمو والآخر من بلد نام، يعيّنهما، بالتشاور مع الجهات التي يمثلها كلٌ منهما، رئيسُ مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السابعة؛

56- *يؤكد من جديد* أنه ينبغي للأطراف أن تتعاون على تعزيز نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح غايته تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين في جميع البلدان الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، وهو ما سيمكّنها من معالجة إشكالات تغير المناخ على نحو أفضل، *ويؤكد من جديد أيضاً* أن التدابير المتخذة من أجل مكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الانفرادية، ينبغي ألا تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييداً مقنعاً للتجارة الدولية؛

57- *يطلب* إلى الهيئتين الفرعيتين إجراء حوار في دوراتها الرابعة والستين والسادسة والستين (حزيران/يونيه 2027) والثامنة والستين (حزيران/يونيه 2028)، بمشاركة الأطراف وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، للنظر في الفرص المتاحة والتحديات والعقبات فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي المتصل بدور التجارة، مع مراعاة الفقرة 56 أعلاه، *ويقرر* تبادل الخبرات والآراء بشأن المسائل ذات الصلة في حدث رفيع المستوى عام 2028، *ويطلب* إلى الهيئتين الفرعيتين أن تقدما تقريراً يلخص المناقشات في الحدث الرفيع المستوى؛

58- *يحيط علماً* بالآثار التقديرية المترتبة في الميزانية على الأنشطة المقرر أن تضطلع بها الأمانة والمشار إليها في هذا المقرر؛

59- *يطلب* اتخاذ الإجراءات التي عُهد بها إلى الأمانة في هذا المقرر رهناً بتوافر الموارد المالية.

---

(5) دون الحكم المسبق على عملية تنفيذ الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي.